## حماية لحقوق الانسان ينظم ورشة عمل حول
## حماية حق الانسان في الحياة في ظل أزمة الكهرباء

نظم مركز **حماية لحقوق الإنسان** ورشة عمل بعنوان **حماية حق الإنسان في الحياة في ظل أزمة الكهرباء** اليوم الأربعاء الموافق 2013/4/3م في فندق الآرك ميد بحضور كل من د. نهاد الشيخ خليل مدير الورشة و أ. أديب الربعي عضو مجلس إدارة مركز حماية لحقوق الإنسان وم. عوني نعيم مدير عام الطاقة والكهرباء، والمقدم م. حسين عيد زعرب مدير إدارة التدريب في الدفاع المدني .

حيث افتتح الورشة د. نهاد مدير الورشة مرحبا بالضيوف وبدأ كلمته أن الكهرباء من حقوق الإنسان التي لا يمكن الاستغناء عنها، وأن خطر انقطاع الكهرباء امتد إلى إزهاق الأرواح والحاق الدمار بالممتلكات .

من جانبه تحدث م. نعيم عن أزمة الطاقة وعن الكمية التي تحتاجها سلطة الطاقة لتشغيل المولدات لديها، مؤكدا أن احتياج قطاع غزة من الوقود هي 400 ميجا واط والمتوفر الآن هو تقريباً 250 ميجا واط مبيناً أن الوقود يأتي من الخارج ، وبين العجز المالي الذي تحياه سلطة الطاقة ، واختتم حديثه بالاقتراحات والخطط التي تتمثل في ترشيد استهلاك الكهرباء من قبل المواطنين .

من جهته تحدث أ. أديب الربعي مبيناً مبدأ الحق في الحياة والنصوص القانونية التي بينت هذا الحق متحدثاً عن القانون الأساسي الفلسطيني في باب الحقوق والحريات العامة لاسيما رقم المادة ( 32 ) منه ، وأيضاً قانون العقوبات الفلسطيني المطبق في قطاع غزة ، كما وتحدث عن المبادئ القانونية الدولية مبيناً ما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك قانون الطفل الأساسي ، وبين أن المسئولية مشتركة بين الجميع والتي تقع على عاتق كل من المجتمع الدولي ومن يحاصر قطاع غزة والاحتلال ، وكذلك سلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء ، وكذلك الدفاع المدني ، والحكومة ، وأنهى حديثه بالمسئولية التي تقع على المواطن نفسه .

من جانبه تحدث المقدم م. حسين زعرب عن دور طاقم الدفاع المدني في التوعية العامة للناس وكذلك العديد من الدورات التدريبية التي قاموا بها ، وفي ختام كلمته طالب أصحاب المحلات والشركات والمصانع والمؤسسات بضرورة جعل متطلبات الأمن والسلامة الملائمة للشروط ، وبين أنّ هناك مشكلة جوهرية في نقص في عدد الطاقم وكذلك سيارات الاطفاء لاسيما وأن هناك سلم هيدروليكي واحد فقط في قطاع غزة .

بعد ذلك فتح د. نهاد الحديث باب النقاش للحاضرين والتي كان من أهمها مداخلة قاضي محكمة الاستئناف المستشار أ. أشرف نصر الله من أنه لابد من انصاف الضحايا وإيجاد الحلول وضرورة وجود صندوق للضحايا من جراء الكهرباء .

**وفي الختام خرجت الورشة بعدة توصيات وكان أهمها:**

1. التركيز على ضرورة التوعية للمواطنين بكيفية التعامل مع أزمة الكهرباء.
2. التركيز على ضرورة سد العجز في معدات وآليات الدفاع المدني.
3. ضرورة الرقابة الفاعلة على أصحاب المحلات والمصانع والمؤسسات وغيرها من مطابقتها لشروط الأمن والسلامة.
4. ضرورة الاهتمام بالوسائل البديلة لتوليد الطاقة وبذل الجهد الكافي لحل هذه المشكلة من قبل كافة الجهات المعنية .

**انتهى،،**

**مركز حماية لحقوق الانسان**

**2013/4/3**